الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شعبة: علوم التسيير
تخصص: إدارة أعمال

تقرير تربص مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس أكاديمي

تحت عنوان:

إجراءات منح القروض الاستهلاكية في إطار الصيرفة الإسلامية

–دراسة حالة بنك BNA- وكالة المسيلة

من إعداد:

– قروم أمين

– كفسي ليليا

تحت إشراف:

د/ قروش عيسى

السنة الجامعية : 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وتقدير

بعد شكر الله سبحانه وتعالى الذي أنعم علينا
بنعمهالظاهرة منها والباطنة على إتمام هذه الدراسة.
نتقدم بخالص الشكر والإحترام إلى أستاذنا الفاضل

الدكتور قروش عيسى

لإشرافه على عملنا وتقديمه لنا إرشاداته وتوجيهاته
الثمينة والمستمرة في سبيل إنجاز هذا العمل في أجود
إخراج شكلا ومضمونا

وكل التقدير والإحترام لجميع أساتذة كلية العلوم
الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة.

الشكر الجزيل لمجهوداتهم المبذولة وإلى كل من حفزنا
وساعدنا ولو بكلمة.

إهـــداء

نهدي هذ االعمل إلى "الوالدين الكريمين" الذين لم يبخلوا علينا بجهودهم لنجاحنا

وإلى كافة أفراد عائلتنا وأقاربنا و إلى كل أصدقاء الدرب الذين جمعتنا بهم الصدف فتركوا بصمة في حياتنا ورافقونا في مشوارنا فكانوا خير الرفقاء

إلى "أستاذنا" الذي أشرف على تأطيرنا ولم يدخر جهدا في سبيل إرشادنا ونصحن ا

وإلى كل من علمنا حرفا وسعى إلى دفعنا نحو الأمام "أساتذتنا الكرام "

إلى كل من وسعهم قلبنا ولم تسعهم هذه الورقة.

كفسي ليليا

قروم أمين

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
بسملة	
كلمة شكر	
الاهداء	
فهرس المحتويات	**I**
قائمة الاشكال والجداول	**II**
مقدمة	**أ-جـ**
I. إطار مفاهيمي حول القروض الاستهلاكية	**05**
1- نشأة القروض الاستهلاكية	**05**
2- مفهوم القروض الاستهلاكية	**06**
3- أنواع القروض الاستهلاكية	**06**
II - مفاهيم أساسية حول الصيرفة الإسلامية، التعريف المبادئ الأساليب	**07**
1- تعريف الصيرفة الإسلامية	**07**
2- مبادئ الصيرفة الإسلامية	**08**
3- أساليب الصيرفة الإسلامية	**09**
III - الدراسة الميدانية في إجراءات منح القروض الاستهلاكية في اطار الصيرفة الإسلامية دراسة حالة في البنك الوطني الجزائري وكالة المسيلة	
1-تقديم البنك الوطني الجزائري BNA وكالة المسيلة	**12**
1-1-تعريف ونشأة البنك الوطني الجزائري (علي مستوي الجزائر)	**14**
1-2-مهام ووظائف البنك الوطني الجزائري	**15**
1-3-الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري	**17**
2- إجراءات منح القروض الاستهلاكية في إطار الصيرفة الإسلامية وكالة BNA المسيلة	**18**
2-1- طبيعة وأنواع القروض المقدمة في الوكالة بما فيها الشروط الواجب توفرها في المقترض	**18**

2-2- مكونات ملف طلب القرض الاستهلاكي	**19**
2-3- خطوات دراسة ملف القرض الاستهلاكي	**20**
الخاتمة	**22**
قائمة المراجع	**26**

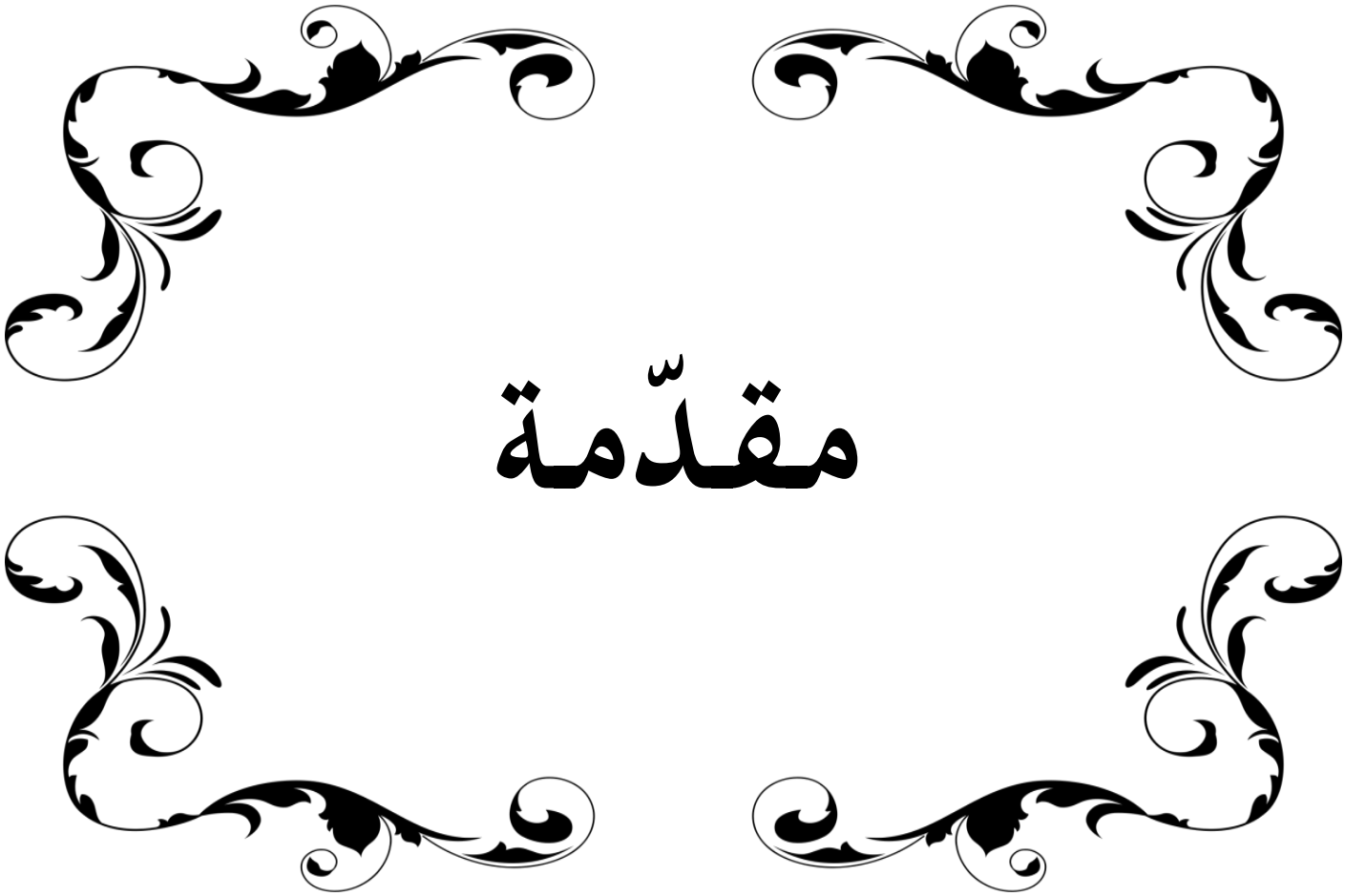

مقدّمة

مقدمة

قد شهد القطاع المصرفي في العصر الحديث بظهور البنوك الإسلامية التي تمثل أهم منجزات الصحوة الإسلامية المعاصرة في مجال النشاط الاقتصادي، بإعتبارها تسعى جاهدة على المساهمة في حل بعض المشكلات التي تعاني منها الدولة الإسلامية، فالبنوك الإسلامية أساسها ومبادئها من العقيدة الإسلامية، التي تحرم الربا أخذا وعطاء وهذا ما جعلها تصنف من أهم المؤسسات التي ظهرت في الدول الإسلامية، حيث تمكنت بأسلوب عملها الجديد والمتميز أن تثبت وجودها كبديل شرعي للبنوك التقليدية كما تعمل على إستخدام الأموال عن طريق صيغ التمويل المتعددة والمشروعة، التي تتناسب كافة الأنشطة سواء كانت تجارية، صناعية، مهنية، حرفية.

من بين الوسائل المستخدمة في البنوك الإسلامية القرض التمويلي الاستهلاكي، والتي بدورها موجهة للأفراد على عكس القروض الأخرى وخاصة لذوي الدخل البسيط وهي عبارة عن منح تسهيلات للأفراد تمكنهم من تلبية احتياجاتهم من سلع استهلاكية خاصة السيارات، وتكمن أهمية القرض أو التمويل الاستهلاكي في قدرته على تحقيق العدالة بين طرفي المعاملة، بحيث يحصل كل طرف على حقه بدلا من الإقراض بالفوائد، الذي يضمن حقه صاحب القرض عادة على حساب المقترض.

أولا: إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق نحاول طرح الإشكالية الرئيسية على النحو التالـي:

ما هي إجراءات منح القروض الاستهلاكية في إطار الصيرفة الإسلامية–دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي يمكن طرح بعض الأسئلة الفرعية كمايلي :

- ما هو الدور الفعال للبنوك الإسلامية في منح القروض الإستهلاكية؟
- ما هي الآليات المستخدمة في منح القروض الاستهلاكية من طرف البنك الوطني الجزائري BNA؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

كإجابة مبدئية عن هذه الأسئلة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية ميزتها الأساسية عدم التعامل بالربا من أجل الوصول للرفاهية الاقتصادية وتجسيد مراسم الصيفة الإسلامية.
- القروض الاستهلاكية هي عبارة عن منتج تقدمه البنوك الإسلامية بهدف زيادة القدرة الشرائية للأفراد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال.
- تبين وقائع تعاملات البنك الوطني الجزائري أن القروض الاستهلاكية تلاقي رواجا كبيرا ويشكل نسبة لا بأس بها في مجموع عمليات البنك.

ثالثا: أسباب إختيار الدراسة:

السبب وراء اختيار موضوع منح القروض الاستهلاكية في إطار الصيرفة الإسلامية هو:

- الميول الشخصي للمواضيع الحيوية، حيث يعتبر من أكثر القروض طلبا من قبل الأفراد من الدرجة الأولى.
- كونه يتعلق بالبنوك الإسلامية وذلك يتماشى مع طبيعة تخصصنا العلمي والرغبة في التعرف على إجراءات منح القروض الاستهلاكية وذلك في إطار الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري ميدانيا لإكتساب التجربة والمعلومات.
- التعريف بالقروض الاستهلاكية بإعتبارها منتج تقدمه البنوك الإسلامية والهدف من تبنيه في البنك الوطني الجزائري.

رابعا: أهمية الدراسة

يستمد هذا البحث أهميته من خلال الاعتبارات والأمور التالية:

- أهمية الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتناميها واتساع رقعتها وبفاقها.
- دراسة أهم إجراءات منح القروض الاستهلاكية في اطار الصيرفة الإسلامية، والمساهمة في إثراء المكتبة العلمية التي تناولت موضوع منح القروض الاستهلاكية بالإضافة إلى إفادة الدارسين بمعلومات حول القروض الاستهلاكية.

خامسا: أهداف الدراسة

يسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، يمكن حصرها في:

- تقديم الصيرفة الإسلامية وتوضيح الخدمات والإجراءات والصيغ التي تقدمها المصارف الإسلامية، وفهم الأسس التي تبنى عليها أساليب التمويل الإسلامي.
- التعريف بإجراءات منح القروض الاستهلاكية بالضيغ الإسلامية، وبيان مدى كفاءة التمويل الاستهلاكي من حيث مميزاتها التمويلية واستحواذها على النشاط التمويلي بالبنوك الإسلامية.

سادسا: منهج الدراسة

للإجابة عن الإشكالية المطروحة سابقا تم استخدام المنهج الوصفي المناسب لوصف واستعراض الاطار النظري لدور الصيرفة الإسلامية في منح القروض الاستهلاكية من خلال جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات من مصادر مختلقة مع دراستها وتنظيمها. مع التركيز على المنهج التحليلي للمعلومات الخاصة بالدراسة.

سابعا: صعوبة الدراسة

- صعوبة توفر المعلومات من طرف المؤسسة.

إطار مفاهيمي حول
القروض الاستهلاكية

I. إطار مفاهيمي حول القروض الاستهلاكية

عرفت القروض الاستهلاكية تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة إلا أن هذا التطور لم يواكب مختلف فئات المجتمع بفعل التحولات الاقتصادية والتطور التكنولوجي وإنتشار مختلف أنظمة القروض من قبل الحكومة، حيث أن المقتضيات المنظمة لعقد القرض ظلت قاصرة عن توفير الحماية للمستهلكين، فما هو تعريف القروض الاستهلاكية ؟ وما هي أنواع هذه القروض ؟

1-نشأة القروض الاستهلاكية:

إن عملية إقراض الأشخاص كانت معروفة منذ القدم، بل كانت من أهم النشاطات الاقتصادية آنذاك (القرن السابع عشر قبل الميلاد)، ويتجلى ذلك واضحا في الاقتصاد الحديث فيما عرف بقانون (حامورابي) 1790 ق م، بحيث جعل هذا القانون للقروض قانون تسير عليه وذلك من خلال تكريس بنود كثيرة لتنظيم النزاع بين الدائن والمدين كما يعالج كل مظاهر تكوين القرض، ولكن بعض التطورات التي جاءت بها الثروة الصناعية في السنوات الخمسينيات والستينيات في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي خاصة الو.م.أ أدت إلى ارتفاع المستوى المعيشي للأفراد ومنه زيادة حاجاتهم الشخصية المنزلية والتجهيزية مما أدى إلى تطور تقنيات جديدة للتمويل كالقروض الاستهلاكية. (ياسين، 2011، صفحة 57)

2-مفهوم القروض الاستهلاكية:

- القرض الاستهلاكي هو ذلك التمويل الذي يمنح للافراد بغرض تمويل احتياجاتهم الخاصة ويكون الراتب مصدر سداده. (مرابط، 2018، صفحة 09)
- ويمكن تعريف القرض الاستهلاكي بأنه: " ما يقترضه الشخص المعسر الفقير لحاجاته الضرورية، وسمي استهلاكيا لأن القرض يمنح للاسهلاك، وعرفت أيضا بأنها القروض التي تنح لتستهلك في النواحي الاجتماعية البحتة ". (حنفي و عبد السلام ، 2003)
- ويعرف أيضا: " بأنه هو الذي يربط بين المهني والمستهلك مهما كانت الطبيعة القانونية للعقد الذي أدى إلى إيجاد هذا القرض سواء تعلق الأمر بشراء أو كراء أو تقيم خدمة. (فتيحة و لطيفة، 2017)
- من خلال ما تم تعريفه سابقا نستنتج أن القروض الاستهلاكية هي قروض تم اللجوء إليها لغرض تمويل احتياجات استهلاكية.

3-أنواع القروض الاستهلاكية:

القروض الاستهلاكية تختلف بإختلاف سياسة كل دولة تمنح هذا النوع من التمويل حيث نجد:

3-1- التقسيم التقليدي للقروض الاستهلاكية: والتي بدورها تنحصر في نوعين، هما قروض الحساب المفتوح والقرض النقدي:

3-1-1-قروض الحساب المفتوح: تتضمن استخدام القروض بواسطة المستهلك لتمويل تحويلات مالية لعملية محددة ولأحد المفاهيم الأساسية لهذه القروض إن تتم الموافقة على منح القروض ومبلغه قبل بروز الحاجة للإنفاق الاستهلاكي ، إذ يستطيع المستهلك اقتراض أي مبلغ طالما أنه لا يتجاوز حد القرض المسموح به، وطالما أن الدفعات المستحقة يتم سدادها حسب الانفاق، وقد صمم هذا النوع من القروض لتمويل العمليات المالية الصغيرة، مثل شراء الملابس وشراء البنزين...إلخ، إلا أن ظهور بطاقات الائتمان سمح للمستهلكين بإستخدام هذا النوع من القروض في عمليات مالية كبيرة من حيث عدد المستهلكين وقيمة المشريات.

3-1-2-القرض النقدي: وهو القرض الذي يتم الحصول عليه من خلال عقود الاقتراض، ويحصل المقترض فيها على المبلغ نقدا، وعادة ما يتم ذلك من قبل المؤسسات المالية المقرضة، وقد يستخدم القرض لسداد قرض أخر أو لشراء سلع، ويفرض عليه سعر فائدة والتي يتم تحديدها مسبقا وذلك للبنوك التجارية. (نجيب و غزالي، 2006)

3-2-تقسيم القروض الاستهلاكية حسب إتحاد المصارف الفرنسي: والتي تقسم بدورها إلى خمسة أنواع:

3-2-1-القروض الشخصية الكلاسيكية: وفيها يتم إستخدام قيمة القرض لتمويل مشتريات مثل أجهزة منزلية أو لتمويل مشروع (بإستثناء العقارات).

3-2-2-القروض المستندة: وتقوم بإستخدام الأموال حصرا لتمويل منتج أو خدمة محددة من المبلغ ومبررة بفاتورة حيث البيع والقرض مرتبطين يعني وجود أحدهما يستلزم وجود الأخر.

3-2-3-القروض المتجددة: وتعتبر احتياطي من الأموال التي تكون بحوزة المقترض ويقوم بإستخدامها بحرية.

3-2-4-التأجير مع خيار الشراء: يستخدم هذا النوع من القروض في تمويل شراء السيارات حيث يقوم البنك بشراء السيارة التي يريدها المقترض تفي نهاية العقد بإمكان هذا الأخير تملك السيارة مقابل دفع سعر محدد مسبقا.

3-2-5-تراخيص السحب على المكشوف: تعتبر مخصصة لإقتناء سلع موجهة للاستهلاك. (نذير، عبد الرحمان، و علي محمد، 2012، صفحة 23)

I- مفاهيم أساسية حول الصيرفة الإسلامية، التعريف المبادئ الأساليب

2- تعريف الصيرفة الإسلامية:

الصيرفة الإسلامية كأهم قطاع للتمويل الإسلامي النظام المصرفي الإسلامي هو آلية لتطبيق العمل المصرفي على أسس تتلاءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وبطريقة لا يتم التعامل فيها بنظام الفائدة أخذا أو عطاء. (معمر، 2015، صفحة 276)

ومصطلح الصيرفة الإسلامية، أو كما يسميه البعض المصارف الإسلامية أو البنوك الإسلامية، فالمراد به. أنه مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإرادتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع داخليا وخارجيا. (الرفاعي، 2009، صفحة 40)

تعريف محمد البلتاجي: تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغة التي تنفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير و ضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (الجرف، 1998، صفحة 152)

تعريف الدكتور فؤاد السرطاوي: إن يقدم الشخص شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال وإتخاذ القرار الإداري والاستثماري. (فؤاد، 1999، صفحة 97)

3-مبادئ الصيرفة الإسلامية:

لقد حددت الشريعة الإسلامية مبادئ عملية، يجب على المصارف الإسلامية التقيد بها، من أهمها:

- تحريم التعامل بالفوائد الربوية أخذا وعطاء.
- العمل على تنمية المال وعدم اكتنازه وحبسه عن التداول.
- النهي عن كسب المال بطرق غير مشروعة بعدم الدخول في معاملات أو عقود تحتوي الأمور التالية:

الجهالة: وهي عيب يعتري شروط الصحة في المعاملات والعقود وما يتعارف عليه في الأصول والمبادئ الاجتماعية والمهنية.

الغرر: وهو تعريض المرء نفسه أو ماله للخطر أو الهلاك من غير أن يعرف.

الإسراف: وهو مجاوزة الحد المتعارف عليه في غنفاق المال كالإنفاق في غير اعتدال، أو وضع المال في غير موضعه.

التعسف: وهو استخدام الحق أو المال على نحو يضر بصاحبه أو بالغير.

السحت: وهو كل مال أكتسب أو حصل عليه بطرق غير شرعية، فهو حرام شرعا ويدخل فيه خيانة الأمانة والتلاعب بالحقوق والربا وتعاطي العقود المحرمة.

الغبن: وهو النقص والخداع في المعاملات وهو محرم شرعا.

- استثمار المال في الطيبات والابتعاد عن المحرمات من خلال اكتساب المال وإنفاقه فيما فيه منفعة للناس. (وفاء، 2013، صفحة 2)

قاعدة الغنم بالغرم وقصد بالغنم هنا الحق في الربح، أما الغرم فيقصد به الاستعداد لتحمل الخسارة، وتعتبر هذه القاعدة أساسية في التعاملات القائمة على المشاركة، حيث يكون المتعامل مع المصرف الإسلامي شريكا في الربح والخسارة.

ارتباط التمويل بالجانب المادي للإقتصاد بمعنى الإنتاج الحقيقي الذي يضيف شيئا جديدا للمجتمع، وتكمن خصوصية الصيرفة الإسلامية فيما يلي: تلتزم بالأسس والمبادئ الشريعة الإسلامية في كل عملياتها لا تتعامل هذه بالربا أي لا تتعامل بسعر الفائدة الثابت دفعاً أو إيراداً، استقطاب الموارد وتوظيفها يجب أن يتم بأدوات مالية أو عقود وأساليب متوافقة مع الشريعة الإسلامية. (رزيق، 2012، صفحة 16)

3-أساليب الصيرفة الإسلامية:

3-1-المضاربة:

هو عقد يقتضي أن يدفع صاحب رأس المال نقدا معلوما قدره، إلى شخص آخر هو المضارب فيعمل به في النشاط الاقتصادي، لا على سبيل الإجارة بل على سبيل المشاركة في الربح حسب العقد المتفق عليه، أما في حالة الخسارة فتكون من رأس المال، إلا إذا أخل المضارب بالعقد. (النمري، 2000)

فبالتالي تمثل المضاربة صيغة استثمارية توفيقية تجمع بين من يملكون المال ويفتقرون الخبرة، وبين من لهم الخبرة ويفتقرون إلى رأس المال وتعرف أحيانا بأنها شركة في الربح، لأن صاحب المال يخاطر برأس ماله، ويخاطر المضارب بوقته ومجهوده. (عمر، 1990، صفحة 170)

3-2-أسلوب المشاركة:

المشاركة هي أن يقوم شخص بإقتراض مبلغ من المال (يكن أن يكون مؤسسة أو بنك مثلا) من شخص آخر، بقصد ستثماره، وفي الأخير يرجع هذا المال لصاحبه بإقتسام الأرباح حسب العقد. ولنظام المرابحة آثار إيجابية على المقرض والمقترض وعلى الاقتصاد.

يتمثل هذا الأسلوب في تقديم المشاركين للمال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح كل مشارك ممتلكا حصة في رأس المال بصفة دائمة، ومستحقا لنصيبه من الأرباح. وتستمر هذه المشاركة في الأصل إلى حين انتهاء الشركة، وتستخدم البنوك الإسلامية أسلوب المشاركة في العديد من المشاريع، فهي تقوم بتمويل العملاء بجزء من رأس المال نظير اقتسام ناتج المشروع حسبما ينفقان، كما أنها كثيرا ما تترك مسؤولية العمل وإدارة الشركة على العميل الشريك مع المحافظة على حق الإدارة والرقابة والمتابعة.

3-3-المرابحة:

التمويل بالمرابحة: هو عقد من العقود الاستثمارية التجارية، يتم بموجبها التمويل بالبيع، فهي بصورتها البسيطة عملية بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة الربح متفق عليه بين البائع والمشتري، كما أن المرابحة هي إحدى صور البيوع، والبيع جائز شرعاً. (صالح و عبد الحليم، 2009، صفحة 7)

3-4-الاجارة المنتهية بالتمليك "التأجير التمويلي":

أسلوب من أساليب التمويل المباشر وبه يتم تأجير أصل مملوك للمصرف لشخص ما للانتفاع به مقابل ايجار محدد يدفع على أقساط محددة المبالغ وتاريخ الدفعات وفي هذا الأسلوب تيضا قد يكون المصرف غير مالك لأصول فيقوم بشراء أصل من الأصول بناء على طلب العميل الذي سيقوم بإستئجاره خلال فترة محددة على أن يتملكها العميل في نهاية العقد ويكون العميل مسؤولا عن نفقات الصيانة العادية (التشغيلية) والنفقات التي تتوقف عليها منفعة الأصل يتحملها المؤجر وتنتقل الملكية في نهاية العقد للمستأجر بثمن رمزي بموجب عقد بيع أو هبة، ويدفع المستأجر خلال الفترة الايجارية ثمن الإيجارة على أقساط محددة القيمة والتاريخ وإذا تخلف العميل عن الدفع يتم فسخ العقد لعدم دفع بدل الايجار، وتعتبر المبالغ المدفوعة سابقاً بدل إيجار ويعاد ما زاد عن اجرة المثل.(http://www.safabank.ps/ar/page/islamic-formulas, s.d.)

ويتميز فيما يلي:

- يوفر حلولا للأفراد لتملك المساكن والشقق وبتكاليف معقولة.
- يوفر حلولا للشركات وأصحاب الاعمال لتملك الأليات والمعدات اللازمة لنشاطاتهم.
- فترات سداد طويلة تتناسب مع دخل الافراد والتدفقات النقدية للشركات.

3-5-بيع السلم:

وهو بيع شيء يقبض ثمنه مالا ويؤجل تسليمه إلى فترة قادمة وقد يسمى بيع السلف فصاحب رأس المال يحتاج أن يشتري السلعة وصاحب السلعة يحتاج إلى ثمنها مقدما لينفقه في سلعته، وبهذا نجد أن المصرف أو أي تاجر يمكن له أن يقرض المال للمنتجين ويسدد القرض لا بالمال النقدي لأنه سيكون (قرض بالفائدة)، ولكن بمنتجات مما يجعلنا أمام بيع سلم يسمح للمصرف أو للتاجر بربح مشروع ويقوم المصرف بتصريف المنتجات والبضائع التي يحصل عليها وهو بهذا لا يكون تاجر نقد وائتمان بل تاجر حقيقي يعترف الإسلام بمشروعيته وتجارته، وبالتالي يصبح المصرف الإسلامي ليس مجرد مشروع يتسلم الأموال بفائدة لكي يوزعها بفائدة أعلى ولكن يكون له طابع خاص حيث يحصل على الأموال ليتاجر ويضارب ويساهم بها. (سيف، صباح، و عبد الحميد، 2009)

3-6-بيع الاستصناع:

يعبر بيع الاستصناع عن" عقد على مبيع في الذمة يشترط فيه العمل". (الكاساني، 1997، صفحة 84).

كما أنه " طلب العمل من الصانع في شيء مخصوص"، وذلك بأن يطلب المستصنع (المشتري) من الصانع (البائع) أن يصنع له شيئاً معيناً بأوصاف محددة، مقابل ثمن معلوم. (منى و منى، 2009، صفحة 13)

3-7-التمويل بالقرض الحسن:

وهو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والثاني المقترض يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض عللى أن يقوم هذا الأخير برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهم، وتضاف عادة كلمة "حسن" إلى القرض لكي يتم التفريق بينه وبين القرض بفائدة والتي تعتبر ربا، أي زيادة محرمة في الإسلام. أي عدم وجود العائد، وعلى هذا الأساس البنوك الإسلامية لا تقدم القروض الحسنة إلا على نطاق ضيق لعدد محدود من العملاء. (ناصر و بوشرمة، 2010، صفحة 310)

3-8-صكوك الصناديق الاستثمارية:

يعرف الصندوق الاستثماري بأنه تجميع الأموال غير الاكتتاب في صكوكه بغرض استثمارها في مجال استثماري معرف بدقة في نشرة الإصدار وتتعدد مجالات استخدامها، حيث يمكن ان تشمل كافة فروع الاقتصاد وبالطبع منها المجلات المالية.

وتصدر صناديق بآجال واحجام معينة الصناديق المغلقة أو بآجال وأحجام غير محددة الصناديق المفتوحة تكيف شرعا على أساس صيغة المضاربة المقيدة وهذه الصناديق تمثل الصيغة الأم لكل أنواع الصكوك الأخرى التي يتم تداولها في سوق النقد الإسلامي. (بريش و خلدون، 2016، صفحة 38)

دراسة حالة إجراءات منح القروض الاستهلاكية في إطار الصيرفة الإسلامية
بنك BNA

I. تقديم البنك الوطني الجزائري BNA وكالة المسيلة

1-تعريف ونشأة البنك الوطني الجزائري (علي مستوي الجزائر)

أولا : تعريفه

البنك الوطني الجزائري عبارة عن شركة أسهم socele par actions تم إنشاء هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري وبالضبط في 13/06/1966حيث أنه في عهد الاستعمار كانت في الجزائر بنوك أجنبية تمارس نشاطها في الجزائر وهي:

-القرض الصناعي والتجاري CIC

-بنك باريس والدول الهولندية BNCIA

-البنك الوطني من أجل الصناعة والتجارة في الجزائر.

-القرض الشعبي التونسيCFAT .

وقد توسع البنك كبيرا واتسعت فروعه حيث تم تأسيس البنك الوطني الجزائري بالمدية وفقا لقانون 88-01

بتاريخ 12/01/ 1988 وتم أدراج ذالك في القانون التجاري الجزائري بالمدية وفقا لقواط خاصة مطبقة علي البنوك والقرض وتم تعديل هذا القانون وكان آخر تعديل في 12/04/1993رقم 93- 08 وتم ابراز القوانين في نصوص ومقررات خاصة بالبنوك(LES STATUES ETTEXTES SUBSEQUENT)

كما أن البنك BNA يقوم بنشاطات عديدة لكونه بنك للوديعة (BANQUE DE DEPOT) ، وأيضا يقوم بعمليات التبادل والقروض في أطار تشريعات وأنظمة منصوص عليها كذالك يقوم باستقبال ودائع ورؤوس أموال مقدمة من طرف الإفراد وللبنك تسمية خاصة وهي البنك الوطني الجزائري والذي تم كتابته في شكل مبسط (ب-و-ج) BNA.حيث أن هذه التسمية تتواجد في جميع الوثائق المتعلقة البنك كالوسائل والفواتير والإعلانات كما أن هذه التسمية تتبعها شركة أسهم SOCIETE PAR ACTION وحددت مدة حياة هذه المؤسسة ب99 سنة وهي ثابتة ، وليبدأ الحساب بداية من اليوم الذي تم الحصول فيه على رقم خاص بالسجل التجاري ويقدر رأس مال البنك حاليا ب 14مليار و600 مليون دينار حاليا هو ناتج من قرار المجلس الوطني للتخطيط (CONSEIL NATIONAL DE PLANIFICATION).

ثانيا: نشأة البنك الوطني الجزائري

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-148 تاريخ 13جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري والتشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي للمنشئ لها على الرغم من إنها شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج ، إلا أن هذه الوضعية أدخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذالك ومن خلال المادة السابعة ، سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة ويمكن أيضا أن يصل إلي حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله والذي أشرنا إليه أعلاه.

وتم وضع حد لهذه المساحات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970، أين تم شراء جميع هذه المساسات من طرف الدولة ، حسب قانون الأساسي فإن جميع البلاد يسير من قبل رئيس مدير عام ومجلس إدارة من مختلف الوزارات ويسمل كبنك ودائع قصيرة الأجل وتمويل مختلف حاجيات الاستغلال والاستشارات لجميع الأمران الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة ، والتجارة. والزراعة.....الخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير والمساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع الفروض الطويلة وطي المتوسطة الأجل.

كما أنه من الممكن أن تقوم:

-إعطاء ضمانان في مجال الصفقات السومية.

-تمويل التجارة الخارجية.

-قبول الودائع بكل أشكالها.

-إعطاء فروض و تسبيقات بدون أو بضمانات.

-التدخل في العمل الصرف الآني أو الأجل.

-الإمضاء، خصم وشراء أو أخذ في محفظة كل الأوراق التجارية وكل السندات كسندات الخزينة العمومية...الخ.

وحتى في سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا أنه كانت له الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال. في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية علي شكل شركة بالأسهم، تسير وفقا

لقوانين 88-01 و88-04 ل 12جانفي 1988 وقانون 88-119 ل21 جوان 1988 وقانون 88-177ل 28سبتمبر 1988 وبالقانون التجاري.

وبقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري وبالاختصار ب و ج وبقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8شارع شيغيفارة وحددت مدته ب 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري. وينقسم رأس مال البنك الوطني الجزائري والذي حدد في أول جمعية تأسيسية بمليار دج مقسم إلى ألف سهم قيمت كل سهم مليون دج ومقسمة بين:

-حصة من 1الى 350 مكتتب فيها من صندوق المساهمة وسائل الإنتاج

-من 351 إلى 700 حصة مكتب فيها من صندوق المساهمة " المناجم ، المحروقات.

-من 701 الى 900 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة " الصناعات الغذائية.

- من 901 الى 1000 حصة مكتتب فيها كم صندوق المساهمة · الصناعات المختلفة.

2- مهام ووظائف البنك الوطني الجزائري

أولا: مهام نشاطات البنك الوطني الجزائري

يقوم البنك الوطني الجزائري بنشاطات عديدة أهمها ما يلي:

1- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص، كما أن البلله يسمح بالتسديد إما نقدا أو لأول أي عد طول أجل الاستحقاق يصدر وصولات الاستطاق وسلدات(وتتم عملية الاقتراض من أجل تغطية الحاجيات التي يتطلبها نشاط معين.

2- استقبال عمليات الدفع التي تقدم نقدا أو عن طريق الشيكات المتعلقة بعملية التوطين. وتحصيل رسالة القرض وجميع عمليات البنك.

3- يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة.

4- يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب مؤسسات مالية أو لحساب الدولة.

5- توزيع رؤوس أموال الأفراد ومراقبة استعمالها.

6- اكتساب أموال من العمليات التالية: البيع ، الإيجار، وجميع العمليات التي تخص نشاطات البنك.

7- يقوم بدور المراسل مع البنوك الأخرى.

8- البنك الوطني الجزائري يقوم بجميع المهام مهما كان شكلها ، والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية أو أجنبية ، ويسعى الى تحقيق أهدافه وتطوير الأعمال الخاصة به ، فالبنك الوطني الجزائري يعمل على تسيير أعماله بصفة مباشرة أو غير مباشرة مع شركائه بجميع الأعمال التي تدخل في تحقيق أهدافه في إطار تنظيمي.

ثانيا: وظائف البنك الوطني الجزائري

- المساهمة في توسيع تنفيذ خطة الدولة في موضوع الائتمان القصير والمتوسط وفقا للأمس مصرفية تقليدية بشأن المخاطر وضمان الصندوق والسحب على المكشوف والخصم على البضائع والإعتمادات البنكية.

- مساعدة المؤسسات الصناعية العامة والخاصة بإمداد هذا القرض.

- المساهمة في رأس مال عدد من البنوك الأجنبية وهذا لتوسيع علاقاته مع الخارج كما يلعب دور مع البنوك الخارجية.

- منح الفروض للقطاعات المسيرة ذاتيا والمساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج لغاية سنة 1982 لحساب البنك الفلاحي للتنمية الريفية الذي أسندت إليه هذه المهام.

- في ميدان الإسكان يقوم البنك بخصم الأوراق التجارية.

3- الهيكل التنظيمي للبنك

الشكل رقم (01):الهيكل التنظيمي للبنك

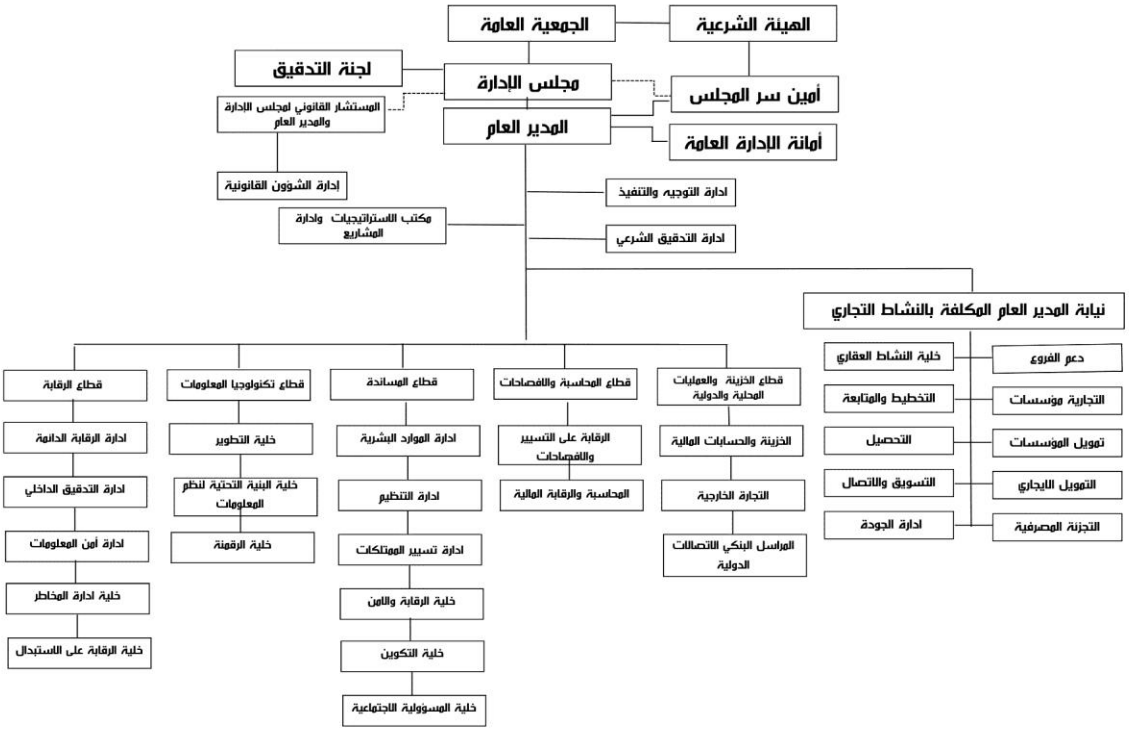

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على وثائق المؤسسة

II- إجراءات منح القروض الاستهلاكية في إطار الصيرفة الإسلامية وكالة BNA المسيلة

1- طبيعة وأنواع القروض المقدمة في الوكالة بما فيها الشروط الواجب توفرها في المقترض

أولا: طبيعة وأنواع القروض الاستهلاكية المقدمة من طرف الوكالة BNA.

إن طبيعة القروض الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري عبارة عن قرض استهلاكي لغرض شخصي، ويعتبر أحد وسائل الاستدانة من البنوك للاستفادة منها في خطط وبرامج وذالك في إطار إعادة بعث وتفعيل الأنشطة الاقتصادية.ومن بين أنواع القروض الاستهلاكية المقدمة من طرف الوكالة قرض السيارة .وقروض الأجهزة الكهرومنزلية:

1- **قرض السيارة (credit Auto)**: قرض السيارة هو قرض مخصص لشراء سيارة جديدة مصنعة أو مركبة في الجزائر ، وكذالك قرض السيارة هو تمويل موجه للأفراد الحاملين للجنسية الجزائرية والمقيمين. بالجزائر، ولهم دخل ثابت .

2- كلفة قرض السيارة:

• حيث تقدر كلفة التسيير (2000دج) ألفين دينار جزائري دون احتساب الرسوم. النسبة المتعامل بها في البنك مقدرة حاليا ب8.25%في السنة وهي نسبة متغيرة. هي نسبة الفائدة

ايجابيات قرض السيارة:

-قرض السيارة هو صيغة لتمويل السيارات المصنعة أو مركبة في الجزائر.

• تمويل يصل إلى غاية 85% من ثمن السيارة.

• فترة التسديد تتراوح مابين 12الى 60 شهرا.إي 05سنوات.1

-سرعة معالجة الملف بحيث لا تتجاوز 05أيام بالنسبة للملفات المقبولة.

- إمكانية تمويل عقد التأمين على الوفاة IAD.

2 - قرض اجهزة كهرومنزلية والكترونية(credit comfort): وهو قرض مخصص لشراء الأجهزة الكهرومنزلية بأنواعها والالكترونية مثل: أجهزة التلفزيونية والحاسوب. منقولات....الخ.أجهزتها مركبة في الجزائر، تتراوح فترة تسديد هذا القرض 3سنوت ، قرض بدون مساهمة شخصية .

ثانيا: الشروط الواجب توفرها في المفترض

- المقترض لا يتجاوز 70 سنة.

-أن يكون دخله ثابت ومنتظم.

- يجب أن يتمتع هذا الشخص بكامل قواه العقلية.

ثالثا: معايير منح القروض الاستهلاكية في البنك الوطني الجزائري المسيلة

وضع البنك الوطني الجزائري معايير لمنح القروض الاستهلاكية وتتمثل في:

- مدة القرض تتراوح بين 03الى 05سنوات.

-أن يكون العميل الذي يريد الحصول على هذا النوع من القروض دخوله الشهري يفوق 36ألف دينار جزائري.

2- مكونات ملف طلب القرض الاستهلاكي

يحتوي ملف طلب القرض الاستهلاكي على الوثائق التالية:

-طلب قرض وفق نموذج البنك الوطني الجزائري.

-نسخة من بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول.

-بطاقة عائلية أو بطاقة شخصية للحالة المدنية.

-شهادة إقامة.

- عقد الميلاد رقم 12.

-شهادة عمل حديثة وكشوف الرواتب للثلاث أشهر (03) الأخيرة، أو كشف الدخل السنوي بالنسبة للأجراء.

- تنبيه جبائي أي وثيقة أخري تثبت الدخل لغير الأجراء.

- نسخة عن البطاقة الجبائية بالنسبة للمقاولين الخواص (التجار الحرفيين المهنيين.....الخ).

- تصريح المراجعة (التشخيص) من المركزية العامة للأخطار بالنسبة للمؤسسات والأشخاص 'C.R.E.M

ممضي حسب نموذج البنك الوطني الجزائري.

–نسخة من أولى صفحتين (02)من دفتر التوفير بالنسبة للمدخرين.

– فاتورة أولية لنوع القرض باسم المستفيد من القرض، مرفقة بشهادة صادرة عن مؤسسة ممارسة النشاط التصنيع (الإنتاج) على التراب الوطني، تثبت بأن موضوع طلب التمويل مصنعة أو مركبة بالجزائر.

– طلب توطين الراتب موافق عليه من قبل الموظف طبقا لنموذج البنك الوطني الجزائري.

–وصل دفع كلفة تسير الملف.

– قيمة عقد التأمين على الوفاة IAD، تدفع دفعة واحدة أو ممولة من طرف البنك .

3– خطوات دراسة ملف القرض الاستهلاكي

– تحرير طلب القرض علي مستوي وكالة البنك الوطني الجزائري.

– تقديم وثيقة إثبات المداخل وفاتورة أولية.

– يقدم لم البنك مقترح التمويل بعد القيام بعملية افتراضية للقرض.

– لديكم مهلة 15 يوما لقبول مقترح القرض أو رفضه.

– في حالة القبول ، يدعوكم البنك لتكوين الملف.

– بعد قبول الملف كاملا، يتم إعلامكم كاملا بالرد في أجل أقصاه 05أيام.

بعد التأشير بالقبول على ملفكم ، يدعوكم البنك إلى:

- فتح حساب جاري.
- التوقيع على اتفاقية القرض.
- دفع كلفة التسيير.
- صب المساهمة الذاتية.
- دفع عقد التأمين.

خاتمة

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة تم الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في إجراءات منح القروض الاستهلاكية في إطار الصيرفة الإسلامية دراسة حالة في البنك الوطني الجزائريBNA.

اتضح لنا من خلال تحليل هذه الدراسة في البنك الوطني الجزائري الوكالة البنكية المسيلة أنه يقوم بمجموعة من النشاطات التي تساهم في تنمية الإنتاج الوطني، من بينها منح القروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض أو تسبيقات من أجل تحقيق نشاط معين ، فالقرض الاستهلاكي يساهم في توسيع وتنمية خطط الدولة في الائتمان قصير وطويل الأجل ، ويسمح للمواطن على اقتناء الضروريات ، وفي نفس الوقت يقلل من الأعباء على المواطن.

وتعد تجربة البنك الوطني الجزائري ممثلة في الوكالة البنكية على مدى الفترة القصيرة ، تجربة مفيدة بكل المعلومات المقدمة ، فهو يعتبر من بين البنوك المساهمة في تمويل القروض الاستهلاكية ، ويحاول تكييف هذا التمويل وفق إجراءات ومعايير لعملية التمويل.

وهي بدورها تعتمد على آلية مركزية المخاطر لتفادي عدم القدرة على تسديد الديون في تمويله للقروض، إلا أن البنك يواجه بعض المخاطر من بينها مخاطر عدم التسديد من طرف العملاء نظرا لقلة الخيرة في مجال الإقراض.

وننوه في هذا السياق إلى أن تجربة البنك الوطني الجزائري بالمسيلة في تمويل القروض الاستهلاكية الخاصة باقتناء شراء سيارات أو أجهزة كهر ومنزلية، ما تزال بعيدة ولم تصل مستوى الإشباع، فالأسر المقترضة عددها تقريبا ضئيل بالنسبة لسرق بإمكانها استيعاب الملايين ، بسبب نقص إقبال العملاء للاقتراض وهذا راجع إلى ارتفاع نسبة الفائدة المعمول بها في البنك الوطني الجزائر، رغم محاولة البنك في ترغيب وتحسين الخدمات لجذب العملاء للاقتراض.

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الاطلاع على إجراءات منح القروض الإستهلاكية في إطار الصيرفة الإسلامية (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري الوكالة البنكية بالمسيلة).

وقد توصلنا إلى النتائج التالية وذالك بالإجابة على فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية ميزتها الأساسية عدم التعامل بالربا من أجل الوصول للرفاهية الاقتصادية وتجسيد مراسم الصيفة الإسلامية.

الفرضية الثانية: القروض الاستهلاكية هي عبارة عن منتج تقدمه البنوك الإسلامية بهدف زيادة القدرة الشرائية للأفراد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال.

الفرضية الثالثة: تبين وقائع تعاملات البنك الوطني الجزائري أن القروض الاستهلاكية تلاقي رواجا كبيرا ويشكل نسبة لا بأس بها في مجموع عمليات البنك.

- **نتائج الدراسة:**

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها حول اجراءات منح القروض الاستهلاكية في اطار الصيرفة الاسلامية (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري – وكالة المسيلة) توصلنا للنتائج التالية:

- تعتبر البنوك التجارية منشات مالية لها أهداف وغايات سامية تسعي لتحقيقه من بينها تحقيق الربح .
- البنك الوطني الجزائري يمنح نوعين من القروض الاستهلاكية فقط: قرض السيارة أروض أجهزة كهرومنزلية.
- أن الحد الأقصى لمدة الاستحقاق يجب ألا يتجاوز لأي تمويل استهلاكي 5 سنوات.
- قلة فاعلية القروض الاستهلاكية في الوكالة البنكية على عكس قروض الاستثمار التي تلقي رواجا في طلب قروض الاستثمار.
- أن القروض الاستهلاكية بالبنك الوطني الجزائري تلعب دورا هاما لتحسين معيشة المواطن وتحقيق العبء الذي يتحمله المواطن بسبب غلاء كل المنتجات وحتى المحلية منها.
- أن سياسة الإقراض في البنوك التجارية تتضمن مجموعة من المعايير والأمس الإرشادية التي تعتمد عليها الإدارة المصرفية بما تحقق توفير عامل الثقة لدي الموظفين وتعزيز القدرة التنافسية للبنك.
- تواجه الوكالة البنكية بعض الصعوبات والمشاكل مع الزبائن ومن بين هذه الصعوبات عدم فهم الزبائن لعملية الاقتراض من البنك رغم الجهود المبذولة من طرف الوكالة في شرح كيفية الإقراض إلا أنها تواجهه خطر علم التسديد لقلة الخبرة،

- **التوصيات**

وبناء على ماتم التوصل اليه من نتائج، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة العمل على مساعدة البنوك المساهمة في وتحريك عجلة التنمية وذلك بتشجيعها وتزويدها بالخدمات.
- حث المواطنين علي الاقتراض أكثر من البنوك، لتمويل احتياجاتهم عن طريق التحسين المستمر للخدمات التي تقدمها البنوك.
- ضرورة مباشرة البنك الوطني الجزائري بنشر الوعي الاقتصادي بين المقترضين والمدخرين لعدم تفادي الوقوع في المخاطر كخطر عدم التسديد.
- مشاركة البنوك في عقد الملتقيات وإقامة الندوات المحلية والدولية لتوسيع قنوات الحوار بين المسئولين والخبراء لإزالة الغموض حول المفاهيم الخاصة بالبنوك .
- تطوير طرق تنمية ثقافة العائلات الجزائرية لتحديد كريفيات الاستفادة من القروض الاستهلاكية ، وضبط طرق الأنفاق بحكمة.

- **آفاق موضوع الدراسة:**

لقد تبين لنا من خلال الخوض في مسائل هذا البحث بأن له جوانب أخرى مكملة مازلت بحاجة إلى الدراسة والبحث ، وختاما لذا البحث نتقدم إليكم بمجموعة من المقترحات تساعدكم في البحث:

- نقترح علي الباحثين دارسة دور القروض الاستهلاكية في تمويل التجارة الخارجية في ظل التحديات الراهنة.
- دور البنوك التجارية في توسيع مجال منح القروض الاستهلاكية لمعرفة حدود مجال توسعها.
- إجراء دراسة إحصائية حول عدد المستفيدين من القروض الاستهلاكية في الجزائر.

كانت هذه أهم النتائج والتوصيات التي خرجنا بها من خلال هذا البحث ولنا جملة من الأفاق نطمح لها مستقبلا ، وهذا جهدنا نقدمه يحتمل الصواب والخطأ ، فما كان من صواب فمن الله ، ونحمد الله عليه ، وما كان فيه من الخطأ فمنا ، فنسأل الله أن يوفقنا الى تصويبه ، وما توفيقنا إلا بالله.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

.

1- السرطاوي فؤاد. (1999). **التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص**. الأردن: دار امسيرة للطباعة والنشر.

2- حسن محمد الرفاعي. (2009). **دور صيغ الصيرفة الإسلامية في إدارة الأزمة**. تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال. المملكة الاردنية الهاشمية: جامعة الزرقاء الخاصة.

3- خلف بن سليمان بن صالح بن سليمان النمري. (2000). **شركات الإستثمار في القتصاد الإسلامي**. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

4- سليمان ناصر، و عبد الحميد بوشرمة. (2010). **متطلبات تطوير الصيفة الإسلامية في الجزائر**. مجلة الباحث .

5- سماح مرابط. (2018). **القروض الاستهلاكية من منظور البنوك الاسلامية**، دراسة ميدانية بنك البركة وكالة عين مليلة، مذكرة استر. أم البواقي، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.

6- شابرا، محمد عمر. (1990). **نحو نظام نقدي عادل (المجلد الأولى)**. عمان، المعهد العالمي للفكر الإسلامي : دار البشير للنشر والتوزيع.

7- صالحي صالح، و غربي عبد الحليم. (2009). **كفاءة الصيغ وأساليب التمويل الإسلاي في إحتواء الأزمات والتقلبات الدولية**. الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية،. سطيف: جامعة فرحات عباس .

8- عبد الغفار حنفي، و أبو قحف عبد السلام . (2003). **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**. مصر : الدار الجامعية.

9- عبد القادر بريش، و زحلب خلدون. (2016). **الابتكار المالي في التمويل وأهميته في تحقيق كفاءة وفعالية أداء البنوك الإسلامية**. مجلة الاقتصاد والمالية.

10- عدنان نذير، الصالحي عبد الرحمان، و الصويا علي محمد. (2012). **القروض المتبادلة**. الاردن : دار النفاس للنشر والتوزيع.

11- عطا الله ياسين. (2011). **أثر الغاء القروض الاستهلاكية على البنوك الاسلامية في الجزائر**. 57. ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

12- علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني. (1997). **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (المجلد الأولى)**. بيروت: دار الكتب العلمية.

13- فطوم معمر. (2015). **استراتيجية تطوير صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر**. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية.

14- قداري فتيحة، و صلاحي لطيفة. (2017). **دور البنوك في تمويل القروض الاستهلاكيةن دراسة حالة البنك الوطني BNA**. أدرار، جامعة أحمد دارية ، الجزائر .

15- كمال رزيق. (2012). **تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية** . التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية .

16- لطفي بيطار منى، و فرحات منى. (2009). **آلية التمويل العقاري في المصارف الاسلامية**. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.

17- محد نجيب، و خياط غزالي. (2006). **دالة التمويل الاستهلاكي في مدينة جد، دراسة اقتصادية قياسية**. مجلة جامعة الملك عبد العزيز.

18- محمد مكي بن سعد الجرف. (1998). **الصناعات الصغيرة وطرق تمويلها في الاقتصاد الإسلامي**. آفاق جديدة.

19- يحياوي وفاء. (2013). **دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تفعيل تثمير أموال الزكاة**. المالية الإسلامية صفاقس. الجمهورية التونسية : جامعة صفاقس .

قائمة الملاحق

البنك الوطني الجزائري

الملحق رقم 11 من المنشور رقم 2357 المؤرخ في 2021/12/28.

اتفاقية تمويل تجهيزات بالمرابحة (للأفراد)

أبرم بين الممضيين أدناه:

1. البنك الوطني الجزائري، شركة ذات أسهم، برأسمال قدره 150.000.000.000 دج والذي يتخذ مقرا له ب 08 نهج شي غيفارة المقيد في السجل التجاري تحت الرقم 00 ب 160012904/ 00، رقم الهوية الجبائية:

000016001290414، رقم الهوية الإحصائية 096616070000213، الممثلة من طرف السيد[redacted] بصفتها مكلفة بالنيابة لتسيير وكالة المسيلة 901 المخولة بكافة الصلاحيات في إطار إبرام الاتفاقية الحالية، المعين فيما يلي بعبارة "البائع".

2. الزبون الذي يسمى في هذا الاتفاقية "المشتري":

الاسم واللقب:

رقم الحساب البنكي:

بطاقة التعريف الوطنية رقم بتاريخ 2018/05/02 الصادرة عن بلدية و ولاية المسيلة

العنوان: حي 1000 مسكن بلدية و ولاية المسيلة

رقم الهاتف:

اتفق الطرفان على ما يلي:

المـــادة 01: تمهيـــد

تطبيقا للوعد بالشراء الممضي من قبل المشتري بتاريخ 2023/03/29.والذي يتعهد بموجبه بإتمام عملية البيع بالمرابحة، يصرح البائع أنه امتلك التجهيزات المتفق عليها في الوعد بالشراء وفق الخصائص المطلوبة.

المـــادة 02: خصائص التـــجهيزات.

يقوم البنك بالبيع من الزبون التجهيزات المطلوبة وفق الخصائص التالية:

- اسم المصنع: سويح عبد الحميد.
- البيانات الخاصة بالتجهيزات: عبارة عن تجهيزات كهر ومنزلية من نوع برولد.
- العلامة: برولد.

المـــادة 03: مبلغ التجهيزات.

طبقا للوعد بالشراء فإن ثمن بيع للتجهيزات للمشتري يشمل جميع الرسوم والضرائب والمصاريف المتصلة مباشرة بعملية البيع، إضافة إلى هامش ربح البائع، وذلك على النحو التالي:

- ثمن اقتناء التجهيزات من طرف البائع: 349.592.50 دج.

يلتزم المشتري في حالة المماطلة في دفع الأقساط التي التزم بها في آجال استحقاقها بدفع غرامة تأخير تعادل نسبة 4 بالمائة من مبلغ القسط المستحق يتبرع بها لحساب الأعمال الخيرية التابع للبنك تحت رقابة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية طبقا للمادة 6 من التعليمة 03-20 لبنك الجزائر.

وفي حالة الاعسار يمكن للبائع أن يمنح المشتري أجلا معقولا ومدروسا يتناسب مع وضعيته المالية لتسديد الأقساط الواجبة عليه دون زيادة في هامش الربح ولا فرض غرامة تأخر.

المـــــادة 09: فسخ الاتفاقية.

يمكن للبائع فسخ الاتفاقية في الحالات الاتية:

- عدم استلام المشتري للتجهيزات ضمن الآجال المقررة في المادة 05 أعلاه.
- عدم دفع ثلاثة أقساط متتالية في آجالها المحددة وبعد استفادته من مدة التأجيل الممنوحة له من طرف البنك بسبب الاعسار.
- في حالة وفاة المشتري، إلا إذا الزم ورثته بالحلول محله في هذا الاتفاقية.

البائع غير ملزم بإرجاع عمولة التسيير في حالة فسخ العقد.

المـــــادة 10: التعديل بموجب ملحق

يتم القيام بأي تعديل في العقد الحالي، بموجب ملحق يوقع عليه الطرفان المتعاقدان.

المـــــادة 11: التأمين

يكتتب المشتري بوليصة التأمين على الوفاة (تكافلي ان وجد) مع الحلول محل المكتتب لصالح البائع. أصل لهذه البوليصة تبقى محفوظة لدى البائع.

المـــــادة 12: التسديد المسبق

يمكن للمشتري التعجيل بدفع مبلغ الأقساط المستحقة بكاملها أو جزء منها. البائع غير ملزم بالتنازل عن هامش الربح أو جزء منه.

المـــــادة 13: تسوية النزاعات

يحرص الطرفان على تسوية أي نزاع قد ينشأ بين الطرفين عن تفسير الاتفاقية الحالية أو تنفيذها، بالتراضي، وفي حال تعذر تسويته بالتراضي يحال النزاع الى المحكمة ذات الاختصاص الإقليمي.

المـــــادة 14: السريان

يدخل العقد الحالي حيز السريان اعتبارا من تاريخ الإمضاء عليه.

المـــــادة 15: عدد النسخ.

تم تحرير الاتفاقية الحالية في أربعة نسخ أصلية، تسلم نسخة منها للمشتري.

حرر بالمسيلة بتاريخ:.2023/03/29

توقيع المشتري **توقيع البائع**

- هامش ربح البائع: 46.239.08 دج.

- الضرائب والرسوم: 8.785.43 دج.

وعليه فيكون المبلغ الإجمالي الواجب الدفع من قبل المشتري، والذي قبله صراحة: 404.617.01 دج شاملا الضرائب والرسوم.

المـــــادة 04: تسليم الوثائق

يتعهد المشتري بتسليم الوثائق الخاصة بعملية المرابحة للبائع. بما في ذلك الفواتير النهائية المتعلقة بالتجهيزات. عند تحصيلها من المورد.

المـــــادة 05: تعذر التسليم

في حالة عدم تقدم المشتري لاستلام التجهيزات خلال أجل أسبوع (07 سبعة أيام) اعتبارا من تاريخ إبرام الاتفاقية الحالية، يحق للبائع مطالبته بسبب هذا التأخر بكافة الوسائل المتاحة (بريد مضمون، بريد الكتروني او فاكس).

يحق للبائع بيع التجهيزات للغير بعد تسجيل فترة تأخر تفوق ثلاثون (30) يوما اعتبارا من تاريخ امضاء الاتفاقية الحالية دون المطالبة بالموافقة المبدئية من المشتري. وفي حالة نكول المشتري عن تنفيذ وعده الملزم، وينحصر حقه في اقتطاع مقدار الضرر الفعلي المتحقق نتيجة النكول، وهو الفرق بين تكلفة شراء التجهيزات وثمن بيعه لغير الأمر بالشراء. ولا يشمل التعويض ما يسمى بالفرصة الضائعة.

الـــــــمادة 06: تكاليف تسجيل التجهيزات

يتعهد المشتري بتسديد جملة التكاليف المرتبطة بحيازة التجهيزات لا سيما حقوق التسجيل أو أية رسوم أخرى.

يتعين على البائع مساعدة المشتري على استكمال كافة الإجراءات الإدارية.

الـــــمادة 07: كيفية التسديد

يتعهد المشتري بتسديد المبلغ الإجمالي للصفقة، على النحو الآتي:

- سعر البيع الإجمالي يبلغ أربعمائة و أربعة آلاف و ستمائة و سبعة عشر دينار جزائري و01 سنتيم (404.617.01 دج). - شاملا الضرائب والرسوم،

- عدد الاستحقاقات مقدره ب 36 كل واحدة تبلغ ، احدى عشر الف و مائتان و تسعة و ثلاثون دينار جزائري و36 سنتيم (11.239.36 دج) شاملا الضرائب والرسوم.

يتوجب على المشتري تسديد عمولة التسيير التي تقدر ب 2.080.07 دج

يتم تسديد الأقساط المستحقة ابتداء من الشهر الأول الذي يلي نقل ملكية العتاد/التجهيزات للمشتري؛ غير انه في حالة الاستفادة من مهلة تسديد (دفع مؤجل) مقدر بشهر/شهرين يحق للبائع طلب تسديد المستحقة ابتداءا من الشهر الثاني/الثالث الذي يلي نقل ملكية العتاد/التجهيزات للمشتري.

يتيح المشتري للبائع تحصيل مبالغ الأقساط المستحقة انطلاقا من رصيد حسابه المفتوح لهذا الغرض، وذلك الى غاية تسديد المبلغ الإجمالي.

يحق للبائع عند تأخر المشتري في التسديد الأقساط المستحقة عن اجالها المحددة ان يسحب من أي حساب له موطن لدى البنك.

الـــــــمادة 08: غرامة التأخر

يتعين على المشتري التقيد بتواريخ دفع الأقساط المتفق عليها.

في حالة تسجيل تأخر في تسديد ثلاثة أقساط متتالية، يصبح باقي المبلغ حالا ويوجه إعذار للمشتري.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :.....علوم التسيير.....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

رقم: ...../.....

المسيلة في: 2023/03/06

إلى السيد: ...B.N.A.....
.....

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعداد تقارير التربص الميداني، التي تدخل ضمن متطلبات نيل **شهادة الليسانس الأكاديمي** في شعبة .....علوم التسيير..... تخصص :.....إدارة الأعمال.....

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ ر.س	الإمضاء
01	كعشي ليديا	191935071103	20442390	
02	فروم محمد الأمين	202035068589	L00196691	
03	/	/	/	/
04	/	/	/	/

عنوان البحث: ...إجراءات منح القروض الاستثمارية من طرف الصيرفة.....
.....BNA.....

المشرف (الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الختم و الإمضاء)	رئيس القسم (الختم و الإمضاء)
الدكتور فروم عيسى		رئيس قسم علوم التسيير عمار توفيق